المطلب الرابع والعشرون

هل يجوز اشتقاق الأسماء من الصفات والأفعال؟

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد تحدثنا في المطلب السابق عن إحصاء الأسماء الحسنى بين الحصر ومعاني الإحصاء، وذكرنا شبهات بعض المستشرقين في استغلال تلك القضية للتشكيك في الإسلام.

وبينا أن إحصاء الأسماء التسعة والتسعة في الإسلام ليس أحجية أو مسألة رياضية من فشل في التوصل إلى حلها سينال العذاب في النار الأبدية، أو أنه لن يدخل الجنة كما يصورها بعض النصارى المستشرقين بسوء ظنهم.

وعلمنا أن الأمر في الإسلام مرهون بمنهج توقيفي دون العبث في أسماء الله بالتحريف والتثليث أو الاختراع العقلي الكهنوتي كما هو حال النصارى في اتباع كل قسيس نصراني، فلا نسمي الله ﷻ في الإسلام إلا بما سمى به نفسه في نص قرآني، أو سماه رسوله ﷺ في نص صحيح نبوي، وتناولنا تفنيد الشبهات حول حصر الأسماء الحسنى ومعاني الإحصاء.

وعلمنا أيضا أن النصوص تدل على استحالة حصر الأسماء الإلهية الكلية في عدد معين، وأن الله ﷻ أظهر من أسمائه الحسنى ما يناسب مقتضى الحكمة الإلهية في دنيا الابتلاء، وأنه لا بد من معرفة ما يناسبنا فيها من الأسماء. ثم عرضنا رأي ابن القيم في مقتضى الأسماء الحسنى، وهل قضية الإحصاء متروكة للعقل أم لحكم النص؟

وفي هذا المطلب بإذن الله ﷻ نتناول الحديث عن قضية الاشتقاق، وهل يجوز أن نشتق بأنفسنا أسماء الله الحسنى من الصفات والأفعال؟ وذلك من خلال المحاور التالية:

• الفرق بين الاسم والوصف والفعل عند اللغويين.

الاسم في اصطلاح أهل اللغة: هو ما يقابل الفعل والحرف، فالكلام العربي ينقسم إلي ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف.

والدليل على انحصار أنواع الكلام في هذه الثلاثة الاستقراء؛ فإن علماء اللغة تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه (١).

الاسم في الاصطلاح العام: هو الدال بالوضع على موجود في العيان إن كان محسوسا، وفي الأذهان إن كان معقولا، من غير تعرض للزمان، ومدلوله هو المسمى. والتسمية جعل ذلك اللفظ دليلا على

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ص١٢، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

المعنى. وأصل اسم وَسَم، من السِّمة وهي العلامة؛ لأن الاسم علامة لمن وضع له [(١)].

* الاسم يعرف بعدة علامات هي:

١–علامة في أول الاسم: وهي الألف واللام، كالفرس، والغلام والرَّجُل، والكتاب، والدَّارِ. وكقول أبي الطيب:

الخَيْل وَالليْل وَالبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي : وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ[(٢)].

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها.

٢– علامة في آخر الاسم: وهي التنوين، وهي نون زائدة ساكنة، تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد، نحو زيدٌ ورجلٌ، فهذه وما أشبهها أسماء، بدليل وجود التنوين في آخرها.

٣– علامة معنوية: وهي الحديث عنه، والإسناد إليه، كقام زيد، فزيد اسم لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي ١/١٠١، نشر دار الشعب، القاهرة، وتفسير الثعالبي ١/٢١.

(٢) هذا البيت لأبي الطيب المتنبي، وليس شاهدًا من شواهد النحو؛ لأن المتنبي فيما يراه النحاة لا يستشهد بشعره، وإنما ذكر للتمثيل به فقط، حيث ضم البيت سبع كلمات بها علامة الاسم "أل" وهي "الخيل، الليل، البيداء، السيف، الرمح، القرطاس، القلم" .انظر النحو المصفى لمحمد عيد ص٨.

٤- ومن علامات الاسم: دخول ياء النداء عليه نحو قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ التحريم:١. وقوله: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ هود:٤٨. وقوله: ﴿ قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ هود:٨١. وقوله: ﴿ قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾ هود:٥٣. فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها يا النداء اسمٌ، وهكذا كل منادى.

٥- ومن علامات الاسم: دخول حرف الجر عليه، وهو يشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية، نحو مررت بغلام زيد الفاضل، فالغلام مجرور بالحرف، وزيد مجرور بالإضافة، والفاضل مجرور بالتبعية [(١)].

* الفعل في اصطلاح أهل اللغة:

الفعل في تعريف اللغويين: هو كل لفظ دل على معنى مقترن بزمان، وقيل: هو ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء.

وعلامات الفعل كثيرة: فمنها، قد، والسين، وسوف، نحو قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها تاء الضمير، وألفه، وواوه، نحو: قمت، وقاما، وقاموا. ومنها تاء التأنيث الساكنة، نحو: قامت وقعدت، وما أشبه ذلك.

وأنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ص١٢، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

عليه، فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنةُ، كقامت وقَعَدَتْ.

وعلاَمَةُ المضارع أن يقبل دخول لمْ كقولك: لمْ يَقُمْ، ولمْ يَقْعُدْ، ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف "نأيت"، نحو: نقُوم، وأقُوم، ويَقُوم زيدٌ، وتَقوم يا زَيدُ.

والأمْر هو ما دل على الطلبِ، وعلامته قَبُول ياء المخاطَبَة، كقُومِي وهَاتِ وتَعَالي.

* الحرف في اصطلاح أهل اللغة:

الحرف في تعريف اللغويين ما جاء لمعنى في غيره، وهو يمتاز عن الاسم والفعل، بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال (١).

• الفرق بين الاسم في حق الله وفي حق العباد.

الاسم في حق الله ﷻ هو ما دل على الذات والوصف معا، فالأسماء في حق الله ﷻ لا بد أن تكون علمية ووصفية معا، علمية من جهة الدلالة على الذات، ووصفية من جهة المعنى الذي تضمنه كل اسم، فأسماء الله تعالى نحو القدير العلي الرحمن القوي العزيز الحكيم السميع العليم وغير ذلك من الأسماء، دلت بالتضمن على إثبات صفات القدرة

(١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٦، نشر دار الفكر، سوريا، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص١٨، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا ، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٣٤، نشر دار الجيل، بيروت.

والعلو والرحمة والقوة والعزة والحكمة والسمع والعلم.

وأسماء الله أعلام لقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾الإسراء:١١٠. كلها تدل على ذات واحدة ومسمى واحد. وهي أيضا أوصاف لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ الأعراف:١٨٠. لتضمنها صفات الكمال ومعاني الجمال والجلال، فكما أنها أعلام على ذاته؛ فإنها أيضا أوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد؛ فإنها تنافي علميتهم .

وأغلب أسماء الله الحسنى سواء كان الاسم مطلقا أو مقيدا، إما يرد بصيغة اسم الفاعل، أو يرد بصيغة المبالغة من اسم الفاعل، كفعال ومفعال، وفعول، وفعيل، وفعل، أو يرد بصيغة أفعل التفضيل.

ومثال ما ورد من بصيغة اسم الفاعل من الأسماء المطلقة المُهَيْمِنُ الخَالقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ الوَاحِدُ الوَاسِعُ المُبِينُ المُجيبُ المُقَدِّمُ المُؤخِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ القَاهِرُ المُسَعِّرُ الشَّاكِرُ القَادِرُ المَالكُ المُحْسِنُ الشَّافِي المُعْطي المُقيتُ الوَارِث.

ومن الأسماء التي وردت بصيغة اسم الفاعل، ولا بد أن تذكر مقيدة، ولا يجوز إطلاقها على الله ﷻ إلا بالإضافة أو القرينة التي وردت معها في نص الكتاب والسنة: البالغ الجامع الحاسب الجاعل الخادع الرافع الزارع الشاهد العالم الغافر القابل الغالب الفاطر الفالق الفاعل القائم الكافي الكاشف الماكر الماهد المبتلي المبرم المبدي المتم

المتوفي المحي المخرج المخزي المرسل المستمع المطهر المعذب الممد المنتقم المنذر المنشئ المهلك الموسع الكاتب المحيط الموهن الهادي الصادق الصَانِعُ المجري المنزل الهازم المقلب المثبت المصرف الناصر المذهب الصاحب الخليفة.

هذه جميعها أسماء الله المضافة والمقيدة التي ردت بصيغة اسم الفاعل وتفيد المدح والثناء على الله ﷻ بذكر غيرها من أنواع المضاف أو القرينة الواردة معها في النص، ولا يجوز إطلاق ما قيده الله ورسوله ﷺ.

ومن أمثلة أسماء الله الحسنى المطلقة مما ورد بصيغ المبالغة من اسم الفاعل: الرَّحِيم الملكُ العَزِيزُ الجَبَّارُ السميعُ البَصِيرُ النَّصِيرُ القَدِيرُ اللطِيفُ الخَبِيرُ الجَميل الحَيي الستيرُ الكَبِيرُ القَهَّارُ العَظِيم الشَّكُورُ الحَلِيم العَليم التَّوابُ الحَكِيم الكَرِيم القَرِيبُ الغَفُورُ الودودُ الحَميدُ الحَفيظُ المجيدُ الفتَّاحُ الشَّهيدُ المليكُ الديانُ المنانَّ الخَلَّاقُ الرزَاقُ الوكيل الرَّقيبُ الحَسيبُ الرِّفيقُ الغَفَّارُ الرَّءوفُ الوهَّابُ.

ومما ورد في الكتاب والسنة بصيغ المبالغة من اسم الفاعل من أسماء الله المقيدة التي تذكر على ما ورد نصها: البديع الرفيع السريع العلام الشديد الفعال الكفيل الطبيب القيام .

ومن أمثلة أسماء الله الحسنى مما ورد بصيغة أفعل التفضيل من الأسماء المطلقة: الأعلى والأكرم. ومن المقيدة: الأرحم الأحكم الأسرع الأقرب الأبقى الأحق الأشد الأولى الأعلم الأجل الأغير الأصبر الأكبر

الأغنى. وهناك بعض الأسماء من باب الصفة المشبهة نحو الرب الرحمن الأول الآخر.

وأما الاسم في حق العباد فهو ما كان علما على الذات مع احتمال دلالته على الوصف، فلا يراد بالاسم في حق العباد إلا العلمية التي تميزه عن غيره، سواء تضمن الوصف أم لم يتضمنه.

وقد كان من شأن العرب أن يسموا أولادهم بأسماء الجماد والحيوان لما يرون فيها من بعض الصفات النبيلة، كتسميتهم صخرا، أو حربا، أو، أسدا، أو كلبا، أو جحشا، أو كعبا، وهم يقصدون بهذه التسمية في المقام الأول تمييز الشخص عن غيره؛ لأنه لا بد لكل فرد من اسم يميزه بالعلمية، وهم أيضا يتطلعون أن تتحقق فيه الوصفية التي تضمنها الاسم، فالذي يسمي ولده صخرا يأمل أن تتوفر فيه صفة القوة والصلابة، والذي يسمي ولده حربا يأمل أن تتوفر فيه صفة الفارس المقاتل والمقدام الهمام، والذي يسميه أسدا، أو كلبا، أو جحشا، أو كعبا يرغب أن تتوفر فيه صفة الشجاعة والجرأة والوفاء، والتحمل والعظمة والبقاء، ولذلك كانت أغلب الأسماء التي يسميها العرب مبنية على مراعاة العلمية واحتمالية وجود الوصفية مستقبلا، أو الرغبة في حدوثها نحو تسمية أبي سفيان بن حرب، وعند البخاري تزوج أبو بكر ﵁ امرأة من كلب [(١)].

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة، باب هجرة النبي ﷺ ١٤٢٧/٣ (٣٧٠٦).

والمقصود من بني كلب، وأيضا كان من أمهات المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها، ومن الصحابة ﷺ أبي بن كعب، وكعب بن مالك الذي تخلف عن غزوة تبوك رضي الله عنهم أجمعين، وقد يسمون الجارية زهرة أو غزالا، أو شهدا أو نورا، أو قمرا أو جميلة، وهي سوداء كالليل البهيم، أو قبيحة دميمة، أو خبيثة الجوهر والمنظر.

• الفرق بين الفعل ووصف الذات ووصف الفعل.

الوصف في حق الله ﷻ هو كل نعت كمال أزلي أبدي، ثابت في النقل، قائم بذات الله ﷻ، لا يقوم بنفسه، ولا ينفصل عن موصوفه، وهو في القرآن والسنة نوعان:

أ- النوع الأول: الوصف الذاتي، وهو كل وصف كمال أزلي أبدي، ثابت في النقل، قائم بذات الله ﷻ ولا يتعلق بمشيئته، ولا يرتبط بزمان. نحو العلم الذي ورد في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ النساء:١٦٦. وقوله ﷻ: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ فاطر:١١.

ونحو وصف القدرة فيما ورد عن رواه البخاري من حديث جابر بن عبد الله ﷺ أنه قال: (كَانَ رَسُول اللهِ ﷺ يُعَلمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلها كَمَا يُعَلمُنَا السُّورَةَ مِنْ القُرْآن، يَقُول: إذا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأمْرِ، فَليَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثمَّ لِيَقُل: اللهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلمِكَ، وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِك، وأَسْأَلكَ مِنْ فَضْلكَ العَظِيمِ، فَإِنَّك تَقْدِرُ

ولا أَقْدِرُ، وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ، وأَنْتَ عَلامُ الغُيُوبِ) [(١)].

ونحو وصف العزة في قوله ﷻ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصافات:١٨٠. ووصف الكلام كوصف ذاتي دل عليه مفهوم المخالفة في قوله ﷻ: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾ الأعراف:١٤٨. فلا يتصور وجود الإله بغير صفة الكلام.

ونحو وصف الحكمة التي تضمنها اسم الحكيم في قوله: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ ﴾ البقرة:١٢٩. ونحو صفة السمع والبصر في قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ الشورى:١١.

ومن أمثلة صفات الذات الثابتة في النقل اليدان في قوله ﷻ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ المائدة:٦٤. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ ص:٧٥.

ونحو وصف الأصابع الذي ورد عند البخاري من حديث ابن مسعود ﷺ أنه قال: (جَاءَ حَبْرٌ مِنْ الأَحْبَارِ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ فقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى

---

(١) رواه البخاري في أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ٣٩١/١ (١١٠٩)، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة ٢٣٤٥/٥ (٦٠١٩).

إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثرَى عَلى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلائِقِ عَلى إِصْبَعٍ، فَيَقُول: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لقَوْلِ الحَبْرِ. ثمَّ قَرَأَ رَسُول اللهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ الزمر:٦٧) [(١)]. وعند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو ﵄ أنه سمع رَسُول اللهِ ﷺ يَقُول: (إِنَّ قُلوبَ بَنِي آدَمَ كُلهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْث يَشَاءُ) [(٢)].

ومن أمثلة صفات الذات الثابتة في النقل صفة الوجه نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ القصص:٨٨.

وصفة القدم في الصحيحين أن النَّبِي ﷺ قال: (لا تَزَال جَهَنَّمُ يُلقَى فِيهَا، وَتَقُول: هَل مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلى بَعْضٍ، وَتَقُول: قَطْ قَطْ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ) [(٣)].

ب- النوع الثاني: وصف الفعل، وهو كل وصف أزلي أبدي يتعلق بمشيئة الله، إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، ولا يرتبط بزمان

---

(١) رواه البخاري في التفسير، باب وما قدروا الله حق قدره ٤/١٨١٢ (٤٥٣٣)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار ٤/٢١٤٧ (٢٧٨٦).
(٢) رواه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله القلوب ٤/٢٠٤٥ (٢٦٥٤).
(٣) رواه البخاري في التوحيد، باب قوله وهو العزيز الحكيم ٦/٢٦٨٩ (٦٩٤٩)، ومسلم في كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون ٤/٢١٨٨ (٢٨٤٨).

معين، فإن ارتبط بزمان فهو الفعل. نحو وصف التقدير في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ الفرقان:٢. فنقول: التقدير من أوصاف الله ﷻ الفعلية الأزلية والأبدية، ويقابله وصف القدرة من أوصاف الله الذات التي لا تتعلق بالمشيئة. ومثله التكليم في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ النساء:١٦٤. فنقول: التكليم وصف فعله، والكلام وصف ذاته، فباعتبار الكلام وصفا ذاتيا؛ فإنه لا يتعلق بالمشيئة والقدرة، وباعتباره وصفا فعليا؛ فإنه وصف أزلي أبدي متعلق بالمشيئة والقدرة، فإن تعلق بوقت فهو الفعل كلم.

ومثال ذلك أيضا وصف الإحياء الذي دل عليه اسم الله المحيي الذي ورد مقيدا في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٥٠﴾ الروم:٥٠. ويقابله وصف الحياة من أوصاف الذات التي لا تتعلق بالمشيئة والذي دل عليه اسمه تعالى الحي.

وكذلك وصف التبصير في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨﴾ ق:٧/٨. فهو وصف فعل، ويقابله في أوصاف الذات التي لا تتعلق بالمشيئة صفة البصر التي دل عليه اسمه تعالى البصير.

تعريف الفعل الإلهي: فعل الله ﷻ هو كل وصف فعل تعلق بالمشيئة وارتبط بالزمان والمكان. نحو الفعل "قدر" حيث تعلق بالمشيئة وتعلق

بالزمن، وهو في أصله وصف من أوصاف الله الفعلية.

وقد ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ أن رَسُول اللهِ ﷺ قال: (الْمُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إلى اللهِ مِنْ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ بِاللهِ وَلا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلا تَقُلْ: لوْ أَنِّي فَعَلتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ) [١].

والشاهد من الحديث أن الفعل "قدر" تعلق بالمشيئة كما هو واضح، وارتبط كذلك بالزمان فيما كما ورد في صحيح البخاري عن أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النَّبِيّ ﷺ قال: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا، خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ الجَنَّةِ، قَال لهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلامِهِ، وَخَطَّ لكَ بِيَدِهِ، أَتَلومُنِي عَلى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَليَّ قَبْل أَنْ يَخْلقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، ثلاثا) [٢].

ومثال ذلك الفعل "كلم" في قول الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾ النساء:١٦٤. فأصله وصف فعل تعلق بمشيئة الله ﷻ وهو التكليم، وهو وصف أزلي أبدي، كما تعلق أيضا بالزمان والمكان

(١) رواه مسلم في كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله ٤/٢٠٥٢ (٢٦٦٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى ٦/٢٤٣٩ (٦٢٤٠)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى ٤/٢٠٤٢ (٢٦٥٢).

في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ ﴾ الأعراف:١٤٣.

ولذلك فإن التوقيف بالنص على الفعل توقيف على وصف الفعل، والتوقيف على وصف الفعل توقيف على إمكانية الفعل. فالفعل "تجلى" دل على أن التجلي وصف فعل لله ﷻ، وهو وصف أزلي أبدي متعلق بمشيئته. ولو لم يرد في الوحي إلا وصف التجلي فإنه يدل على إمكانية تجليه سبحانه لبعض خلقه، وذلك إذا تعلق الوصف بزمان أو مكان على مقتضى مشيئته وحكمته، فلا يراه العباد وقت وجودهم في الدنيا، وإنما يراه المؤمنون في الآخرة وقت وجودهم في أرض المحشر والجنة إن شاء الله ﷻ، اللهم اجعلنا منهم.

- **التوقيف على الاسم توقيف على الوصف والفعل.**

إذا تثبت الاسم توقيفا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فإنه يدل على ما تضمنه من الوصف، سواء كان وصفا ذاتيا، أو وصفا وفعليا، فنأخذ من الاسم التوقيفي الذي دل على وصف متعد ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، وثبوت الصفة التي تضمنها، وثبوت الفعل لله ﷻ، وثبوت أثر الفعل في المخلوقات.

مثال ذلك اسم الله الخالق ثبت توقيفا في الكتاب والسنة فهو من

أسماء الله الحسنى، ودل على صفة الخلق المتعلقة بمشيئته أزلا وأبدا، ودل أيضا على إثبات فعل الخلق لله ﷻ، وأنه سبحانه يخلق ما يشاء، ودل على إمكانية أثر الفعل، وهو ظهور المخلوقات وتجدد حدوثها متى شاء سبحانه، وكيف شاء.

وكذلك اسم الله السميع ثبت توقيفا في الكتاب والسنة فهو من أسماء الله الحسنى، ويتضمن إثبات السمع صفة له سبحانه، ويدل على إثبات حكم الصفة ومقتضاها، وهو أنه ﷻ يسمع السر والنجوى، كما قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝١﴾ المجادلة:١.

ونأخذ من الاسم التوقيفي الذي دل على وصف ذاتي غير متعلق بالمشيئة ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، وثبوت الصفة التي تضمنتها، مثال ذلك اسم الله الحي، فإنه يتضمن إثبات صفة الحياة له ﷻ.

قال ابن القيم رحمه الله: (الثامن أن الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل، فيخبر به عنه فعلا ومصدرا، نحو السميع البصير القدير يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ المجادلة:١. وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ۝٢٣﴾ المرسلات:٢٣. هذا إن كان الفعل متعديا، فإن كان لازما، لم يخبر عنه به، نحو الحي ،بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل، فلا يقال حي. التاسع أن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه

وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم، فالرب تبارك وتعالى فعاله عن كماله. والمخلوق كماله عن فعاله، فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل . فالرب لم يزل كاملا فحصلت أفعاله عن كماله؛ لأنه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله، كمل ففعل، والمخلوق فعل فكمل الكمال اللائق به) [(١)].

• التوقيف على الوصف والفعل ليس توقيفا على الاسم.

إذا ورد الوصف أو الفعل توقيفا في حق الله ﷻ، فلا يجوز لنا اشتقاق الاسم منه، وإن دل العقل على أنه لا يوهم نقصا؛ لأن الأسماء الحسنى لا تثبت إلا بالدليل النصي التوقيفي، وليس بالاشتقاق العقلي عن طريق القياس أو الاشتقاق من فعل ونحوه، ولم يخالف في ذلك إلا أهل الضلال من المعتزلة والكرامية من سلك سبيلهم من أتباع الجهمية، فلا يُسمى سبحانه إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ ﴾ عبس:١٧/٢٢.

وقد تضمنت تلك الآيات عدة أفعال لرب العزة والجلال تعلقت جميعها بمشية الله ﷻ، يفعلها متى شاء، وهي خلق وقدر، ويسر، وأمات، وأقبر، وشاء، وأنشر.

(١) بدائع الفوائد ١/١٧٠.

وكلها تدل أيضا على ثبوت أوصاف الخلق والتقدير والتيسير والإماتة والإقبار والمشيئة والانشار، فنؤمن بها كلها على أنها أوصاف توقيفية أولية أبدية، تتعلق بالمشيئة والقدرة، ولا تتعلق بزمان أو مكان.

لكن لا يجوز لنا أن نسمي الله ﷻ اعتمادا على الفعل فقط، فاسم الله الخالق اسم توقيفي لورود التوقيف به في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الحشر:٢٤. وليس لمجرد ورود الفعل "خلق"، ولا يجوز أيضا تسمية الله المقدر أخذا من الفعل "قدر". ولكن يجوز تسميته القادر والقدير والمقتدر، وذلك لأن الله ﷻ هو الذي سمى نفسه بذلك فقال: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ الأنعام:٦٥. وقال: ﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ⑦ ﴾ الممتحنة:٧. وقال: ﴿ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ⑤⑤ ﴾ القمر:٥٥.

ولا يجوز تسمية الله بالميسر، ولا المميت، ولا المقبر لعدم ورود التوقيف بذلك، فلم ترد تلك الأسماء في نص قرآني، أو نص نبوي مرفوع. وعلى ذلك لا يجوز تسمية الله ﷻ الضَّار الخافض المَانِع المذِل المُقْسِط العَدْل النَّافِع المُبْدِيء المُعِيد الجَلِيل الرَّشِيد البَاعِث المُحْصِي الوَاجِد المَاجِد المعز المُغْنِي الصَّبُور البَاقِي الوَالِي. لأنها أسماء لم يرد بها التوقيف، ولأن التوقيف على الفعل والوصف ليس توقيفا على الاسم.

- **القائلون بالاشتقاق لا يقصدون إلا الجانب اللغوي.**

قال ابن القيم: (وكذلك فإن الأسماء مشتقة من الصفات، إذ الصفات مصادر الأسماء الحسنى) [١].

توهم كثيرون أن ابن القيم يعني بذلك أنه يجوز اشتقاق الأسماء الحسنى من الصفات والأفعال، وزعموا أن هذا لا ينافي التوقيف، وأن تلك عقيدة السلف الصالح، وهذا خطأ كبير منهم. لأنهم لم يفرقوا بين الجانب اللغوي في الاشتقاق لبيان عقيدة السلف في دلالة الاسم على الوصف، وبين ضرورة الالتزام بالجانب التوقيفي في عدم تسمية الله إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو صح في سنة رسوله ﷺ، فاختلط الأمر على هؤلاء، وصححوا كثيرا من الأسماء المشتهرة التي لم يرد بها توقيف، وغرهم أن كثيرا من العلماء شرحوها دون تحقيق ثبوتها، ظنا منهم أنها نص نبوي مرفوع .

ورحم الله الشيخ محمد متولي الشعراوي فقد فرق بدقة بين الجانب اللغوي والالتزام بالجانب التوقيفي، وبالرغم من ذلك كان يظن أن الأسماء المشتهرة المدرجة من قبل الوليد بن مسلم في حديث الترمذي هي نص نبوي صحيح مرفوع فقام بشرحها في كتبه.

ولنتأمل ماذا قال في ذلك، حيث قال تحت عنوان: (ولا يجوز

(١) انظر مدارج السالكين ١/٢٨ وبدائع الفوائد ١/٢٦ .

اشتقاق أسماء من أفعال الحق ﷻ، يقول الحق جل وعلا: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ البقرة:٤٧. وقال: ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ البقرة:١٥٥. وقال: ﴿ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأنفال:٣٠. وقال: ﴿ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ إبراهيم:٤.

والملاحظ أن الآيات السابقة قد احتوت على أفعال للحق ﷻ مثل أنعمت، لنبلونكم، يمكر الله، يضل من يشاء. ومن المعلوم أنه يصح لغويا اشتقاق أسماء من الأفعال فنقول: إن منعم مشتق من أنعم، ومبتلى من ابتلى، وماكر من مكر، ومضل من أضل .

هذا من حيث اللغة، أما فيما يتعلق بأسماء الله الحسنى؛ فالقاعدة أنه لا يجوز أن نشتق من أفعال الله ﷻ أسماء له، وبذلك لا يكون من أسمائه ﷻ المنعم، أو المضل، أو المبتلى، أو الماكر اشتقاقا من أفعال الحق تبارك وتعالى، والسبب في ذلك هو أن هذه الأفعال لا تعطى بذاتها وهى منفصلة عن الجمل التي وردت فيها أوصافا لله ﷻ يصح أن تطلق على وجه التعميم والشمول. ففي الآية الأولى نجد أن إنعام الله ﷻ كان على بني إسرائيل، كما أن إنعام الله ﷻ يكون من نصيب أوليائه الصالحين الطائعين، فهو تبارك وتعالى يرزق الجميع، ولكنه ينعم على خاصته، وكذلك لا يصح أن يكون المبتلي من

أسمائه ﷻ لأن هذا الوصف لا يمكن تخيله بعد قيام الساعة، فالاختبار والابتلاء محله الدنيا، وينتهي بنهاية الحياة على الأرض، وبذلك لا يكون المبتلي وصفا دائما من أوصاف الله ﷻ، وإن كان فعلا من أفعاله في وقت من الأوقات، وأيضا الماكر فعل من أفعال الله ﷻ، ولكنه في مواجهة الماكرين من عباده، والإضلال يكون لمن استفحل في ضلاله، ولا سبيل في توبته ورجوعه، فيضله الله ﷻ بأن يتركه في ضلاله حتى يحق عليه جزاء فعله) [1].

انتهى كلام الشيخ الشعراوي رحمه الله، مع ملاحظة أن اسم المبتلي واسم الماكر اسمان مقيدان وردا في القرآن بصيغة الاسم على سبيل التقييد، فلا يجوز إطلاقهما في حق الله ﷻ إلا على الوضع الذي ورد به النص كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ﴾البقرة:٢٤٩. وقوله تعالى: ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأنفال:٣٠.

ولم يتنبه هؤلاء الذين يجوزون اشتقاق الأسماء الحسنى من الصفات والأفعال إلى أن ابن القيم وكل من أدرك حقيقة مذهب السلف في أسماء الله الحسنى أراد من قوله: "إن الأسماء مشتقة من الصفات إذ الصفات مصادر الأسماء الحسنى"، أن الأسماء لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي أعلام وأوصاف، وهي

(١) أسماء الله الحسنى الجزء الأول ص١٧، نشر أخبار اليوم .

بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة، والوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم .

وقد كان باعثهم على ذلك هو الرد على المبتدعة المعتزلة واستقباح مذهبهم في إثبات الأسماء ونفي دلالتها على الصفات، لأن معنى ذلك أنهم أثبتوا وجود الذات فقط، وجعلوا أسماء الله ﷻ الدالة عليها أسماء فارغة من الأوصاف، أو أسماء بلا مسمى، فقالوا: هو العليم بلا علم، والسميع بلا سمع، والبصير بلا عين.

ومعلوم من مذهب السلف الصالح أن أسماء الله ﷻ في دلالتها على الصفات لا تشبه أسماء المخلوقين في دلالتها، فقد يسمى الإنسان سعيدا وهو حزين، أما رب العزة والجلال فهو الغني الذي اتصف بالغنى دون الفقر، وهو القوي الذي اتصف بالقوة دون الضعف، وهو السميع الذي اتصف بالسمع تعالى الله عن ضدها، وهكذا في سائر الأسماء والصفات، ولهذا كانت أسماؤه حسنى وعظمى، ولا تكون حسنى وعظمى بغير إثبات الصفات.

ولذلك استبعدوا اسم الدهر من أسماء الله الحسنى؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن وصفا يفيد المدح والثناء على الله ﷻ بنفسه، كما أن نسبته إليه هي من إضافة المخلوق لخالقه وليست من إضافة الصفة لموصوفها.

وإذا كان الأمر كذلك فإن مراد من قال بأن الأسماء مشتقة من الصفات لا يعني أبدا جواز اجتهاد الشخص في اختراع أسماء لله ﷻ

محدثة ومتجدده وفق اجتهاده الشخصي، بل إن تسمية الله ﷻ بما لم يسم به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ من الإلحاد في أسمائه، فلا يجوز اشتقاق الأسماء من الصفات والأفعال؛ لأن الاشتقاق ليس من حق أحد إلا رب العزة والجلال، والمرجعية في ذلك إلى النص الشرعي دون القياس العقلي، أو التلاقي اللغوي .

ولذلك بين ابن القيم مراده بوضوح فقال: (ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله) [(١)].

وعليه فإن من قال من أهل العلم بأن أسماء الله ﷻ مشتقة من الصفات والأفعال لا يعني سوى أنها تلاقي مصادرها اللغوية في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها، وصادرة عنها بحيث تكون أسماء الله مشاعا أو مزادا معلنا يناله كل من زاد في منح الكمال لله ﷻ.

وتسمية النحاة المصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر؛ وإنما هو باعتبار أن أحدهما متضمن للآخر وزيادة، فالاشتقاق هنا ليس اشتقاقا ماديا، أو تشبيها يحكم فيه على أسماء الخالق بما يحكم أسماء المخلوقين، وإنما هو اشتقاق لغوي متلازم بين الاسم والفعل والوصف؛ ولا محذور في القول باشتقاق أسماء الله الحسنى على هذا المعنى اللغوي، مع التنبيه على أن حق التسمية تكون

---

(١) بدائع الفوائد ١/٢٦.

المرجعية فيه إلى تسمية الله ﷻ لنفسه أو تسمية نبيه ﷺ، وأن الأسماء الحسنى أزلية أولية بأولية الذات وأبدية بأبديتها.

- **دورنا تجاه الأسماء الإحصاء وليس الاشتقاق والإنشاء.**

ولمزيد من البيان في قضية أسماء الله الحسنى، وهل هي مشتقة من الصفات؟ أم الصفات مشتقة من الأسماء؟ لا بد أن نفرق فيها بين عدة جوانب أساسية توضح المسألة وتبين القضية:

الجانب الأول: إذا نظرنا إليها من جهة التكليف والحكم الشرعي، فإنه لا يجوز أن تُشتق الأسماء من الصفات والأفعال، وإنما الصفات والأفعال هي المشتقة من الأسماء، فتشتق من السميع البصير صفة السمع والبصر، ومن العليم القدير صفة العلم والقدرة، ومن العزيز الحكيم صفة العزة والحكمة، ومن الكريم العظيم صفة الكرم والعظمة.

لكن لا يجوز أن نشتق من صفات الذات والأفعال أسماء لرب العزة والجلال، فقد وصف الله ﷻ نفسه بالإرادة، والاستواء، والكلام، والنزول، والجلال، والانتقام، وأنه يؤتي، وينزع، ويعز، ويذل، ويخفض، ويرفع، ويبديء، ويعيد، ويقضي، ويكتب، لكن لا يجوز لنا أن نشتق له من هذه الصفات المريد، والمستوى، والمتكلم، والنازل، والجليل، والمؤتي، والنازع، والمعز، والمذل، والخافض، والرافع، والمبديء، والمعيد، والقاضي.

ومن الخطأ أن نسمى الله ﷻ بهذه الأسماء أو بعضها، ومن فعل

ذلك فقد سمى ربه بما لم يسم به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ، فأسماء الله الحسنى باتفاق السلف الصالح توقيفية على النص؛ لا بد فيها من ورود الاسم بصيغته في النصوص القرآنية، أو ما صح عن رسول الله ﷺ في السنة النبوية.

وليست أسماء الله ﷻ مسألة تأليفية عقلية، أو إنشائية اجتهادية يشتق فيها الإنسان لربه من أوصافه وأفعاله ما يشاء من الأسماء، فكثير من العلماء جعلوا المرجعية في علمية الاسم واشتقاقه من الوصف إلى أنفسهم، وليس إلى النص الثابت في الكتاب والسنة، وهذا يعارض ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة في كون الأسماء الحسنى توقيفية سمعية.

ومن ثم فإن الأسماء الحسنى على هذا الاعتبار لا تشتق من صفات الذات أو صفات الأفعال حتى لو كانت الصفة مطلقة في الدلالة على الكمال، أو مقيدة به في حال دون حال، ومن أجل ذلك كان باب الصفات أوسع من باب الأسماء الحسنى.

الجانب الثاني: يجوز اشتقاق الأسماء والصفات من الجانب اللغوي، فمن جهة اللغة واشتقاق الألفاظ يصح القول بأن الأسماء الحسنى مشتقة من الصفات والأفعال، وأنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، فالتخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى.

قال ابن القيم: (زعم السهيلي وشيخه ابن العربي أن اسم الله غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه سبحانه قديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق، ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى فهو باطل، ولكن من قال بالاشتقاق لم يُرد هذا المعنى ولا ألَمّ بقلبه، وإنما أراد أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى من العليم والقدير، فإنها مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة والقديم لا مادة له، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء كان جواب من قال بالاشتقاق في الله تعالى، ثم الجواب عن الجميع أنا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله) [١].

ولولا أن الأسماء تتنوع في اشتقاقاتها اللغوية ومبانيها الصرفية اللفظية لما ظهرت معانيها المتباينة، ومن ثم فإن أسماء الله ﷻ عند السلف أسماء على مسمى، ولذلك أمرنا الله أن ندعوه بها فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝١٨٠﴾ الأعراف: ١٨٠.

ودعاء الله بها أن يقول الفقير: يا غني اغنني بفضلك عمن سواك، ولولا يقين الداعي الفقير أن الله ﷻ غني ولا نظير له في غناه ما توجه إليه ودعاه، وأن يقول الضعيف: يا قوي قوني، ولولا يقينه أنه سبحانه

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ٢٦.

لا شبيه له في قوته ما توجه إليه ودعاه، وهكذا يعلم أصحاب الفطرة السليمة فطرة التوحيد أن الله ﷻ يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء بسبب العظمة في أوصافه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ النمل:٦٢. وقد علم العقلاء أنه لا يجيب المضطر إذا دعاه وهو عاجز لا صفة له مطلقا.

الجانب الثالث: إذا نظرنا إلى اشتقاق الأسماء والصفات من جانب التوحيد والعقيدة، فإن الأسماء والصفات في حقيقتها أزلية أبدية بأزلية الذات الإلهية، لأنه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته المقدسة، أو أسمائه الحسنى، أو صفاته العليا، أو أفعاله سبحانه، ولا يقاس على خلقه بقياس تمثيلي أو شمولي.

ومن المعلوم أن الإنسان في بدايته، وعند أول خلقه وتكوينه يكون ناقصا في أوصافه وأفعاله؛ من أجل ذلك صح اكتساب ما يليق به من أنواع الكمال، كالشرف والعلم والقوة والمال، وما يحمد عليه من جميل الصفات والأفعال؛ إذ كمالهم وصلاحهم عن أفعالهم، فالعبد أسماؤه وصفاته عن أفعاله؛ فيحدث له اسم العالم والكامل بعد حدوث العلم والكمال فيه، ويكتسب مالا فيصبح غنيا، ويحمده الناس فيصبح محمودا، ويتحرى الصدق فيكون صادقا، فهم يُكمِّلون نقصهم الذاتي بفعل الكمال الكسبي؛ فيظهر بين الناس حسنهم، وحسن أسمائهم

وأوصافهم وأفعالهم.

أما رب العزة والجلال فأفعاله عن جلال أسمائه وكمال أوصافه وجمالها، وهي مشتقة منها كما ورد في المسند وصححه الألباني من حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ أن النبي ﷺ قال: (قَال اللهُ ﷻ: أَنَا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وشَقَقْتُ لهَا مِنِ اسْمِي اسْماً، فَمَنْ وصَلَهَا وصَلْتُهُ، ومَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ) (١).

وهذا الحديث دليل واضح على أن أفعال الله ﷻ صادرة عن أسمائه وأوصافه بعكس أسماء المخلوقين وأوصافهم التي تصدر عن أفعالهم؛ فعقيدة التوحيد تقتضي الإيمان بأن أفعال الله ﷻ صادرة عن كماله، كمُل ففعل، وأن كمال المخلوق صادر عن أفعاله، فَعَل فكمل الكمال اللائق به، ومن ثم اشتقت الأسماء له بعد أن كمل بالفعل، أما الرب فلم يزل كاملا على الدوام بأسمائه وصفاته أزلا وأبدا .

ومن ثم فإن دورنا تجاه أسماء الله الحسنى الإحصاء، ثم الحفظ والدعاء، وليس الاشتقاق والإنشاء، فالمسلم الموحد صاحب العقيدة الصحيحة لا يجوز له أن يشتق لله ﷻ من أوصافه وأفعاله ما يشاء من الأسماء، لأنها توقيفية على النص كما سبق، واشتقاقه هو استحداث اسم لله ﷻ ليس أزليا ولا أبدا كما فعل الوليد بن مسلم وغيره في بعض الأسماء المشهورة.

---

(١) المسند ١/١٩٤(١٦٨٠)، والسلسلة الصحيحة للشيخ الألباني ٢/٤٩ (٥٢٠).

• حقيقة ما ورد عند بعض العلماء من الأسماء غير التوقيفية.

بعض الدعاة المحبين لمنهج السلف وطريقة المحدثين، والذين ينقلون أغلب كلامهم في العقيدة عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم دون تحقيق، اعتبروا كل ما ورد في كلامهما من الأسماء أمرا مسلما لا يمكن تتبعه بالنظر والتعقيب، وأن من نقل عنهما في أي مرحلة من مراحل حياتهما فهو موفق مصيب.

بل أدي ذلك المنحى ببعضهم أن يبتدع بدعة جديدة في قضية أسماء الله الحسنى ما أنزل الله بها من سلطان، حيث جعل الأسماء الحسنى توقيفية على كلام بعض العباد، وكلام الله ورسوله ﷺ، فجعل الأسماء توقيفية على كلام المعصوم وغير المعصوم وسوى بينهما في المرجعية، وزعم أنه يدين لله ﷻ بأن الأسماء الحسنى توقيفية على قول بعض سلف الأمة، ومنهم ابن تيمية وابن قيم الجوزية [(١)].

ولم تعد الأسماء الحسنى عنده توقيفية على الكتاب والسنة فقط، فزعم أن العقيدة الحق في أسماء الله ﷻ هو أن نثبت ما أثبته علماء السلف من الأسماء المشتقة، وأنه يجوز لسفيان بن عيينة، وأبي زيد اللغوي، وجعفر الصادق، والوليد بن مسلم الموصوف بتدليس التسوية، وعبد الملك الصنعاني الذي ينفرد بالموضوعات، وعبد العزيز بن حصين

(١) انظر رسالة إتحاف المشتاق بأدلة كون التوقيف في أسماء الله لا ينفي الاشتقاق، د. هشام عبد الجواد الزهيري، قدم لها د.ياسر البرهامي ص٣.

الذي لا يجوز الأخذ بحديثه، وابن تيمية وتلميذه ابن القيم نظرا لاشتهارهما، يجوز لهؤلاء عند صاحب هذه البدعة أن يشتقوا لله أسماء من الأفعال التي يرون فيها الكمال، ولا يجوز لمن جاء بعدهم من أهل العلم أن يشتقوا لله ﷻ أسماء من الأفعال التي يرون فيها الكمال، فما أغرب من ترك العنان لعقله في تبرير خطئه بمثل تلك البدعة، وعدم التزامه بالأسماء التوقيفية فقط.

ونحن نرى أنه لا أحد أكبر من الدليل، وأن كلا يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم ﷺ، وأن أحدا من أهل العلم لم ينزل عليه وحي من السماء لنسلم له بلا سؤاله عن حجته على كل اسم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا ما أجمعت عليه الأمة. ولا يجوز لأحد أن يسمي الله ﷻ إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو صح في سنة رسوله ﷺ.

وأما ما ورد في كلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من أهل العلم من أتباع السلف، فينبغي رد كلامهم إلى أصول العقيدة السلفية المبنية على تصديق خبر الله وتنفيذ أمره.

قال ابن تيمية رحمه الله: (فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض، نفيا وإثباتا. والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات؛ والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع؛

حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام؛ من أهل النظر والنحو والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء أمر أو نهي، أو إباحة. وإذا كان كذلك، فلا بد للعبد أن يثبت لله ﷻ ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال.

إلى أن قال: فأما الأول فهو التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله ﷻ بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله نفيا وإثباتا؛ فيثبت لله ﷻ ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٠.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ فصلت: ٤٠. فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه،

وتنزيها بلا تعطيل) [(١)].

والأصل في الغيبيات والأسماء والصفات كما هو اعتقاد السلف التوقيف والتصديق الجازم دون الوهم والشك والظن، فما أخبر الله ﷻ به عن نفسه من الأسماء آمنا بها أسماء، وما أخبر الله ﷻ به عن نفسه من الصفات صدقناه وآمنا بها كصفات، وما أخبر به عن نفسه من الأفعال صدقناه وآمنا به كأفعال.

ولما نظر البعض إلى الأسماء المشهورة التي لا دليل عليه ووجدوا بعضها مذكورا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم اعتبروا ذلك توقيفا، وتسمية لله ﷻ بما سمى به نفسه، فجعلوا من أسماء الله ﷻ الضار النافع المبدئ المعيد المانع الخافض المعز المذل المميت الصبور، وهو وهم منهم؟

بل حدث خلط في أذهانهم ولم يتنبهوا إلى ما أكده ابن تيمية وابن القيم في أصولهما، إذ يؤكدان في غير موضع على أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، وأنه لا يجوز أن نسمي الله ﷻ بما لم يسم به نفسه في كتابه، أو في سنة رسوله ﷺ.

والجواب عن ذلك أنه على الرغم من كون تراث شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يعد مرجعا أساسيا لكل باحث عن منهج

---

(١) الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣/٤.

السلف إلا أنه لابد أن يتقيد أولا بأصولهما في اعتقاد السلف، ثم إن وجد في بعض كلامهما شيئا يختلف، تلمس لهما الحجة والعذر، أولا لأنهما بشر يجوز على اجتهادهما ما يجوز على غيرهما.

ثم لأنه من المسلمات عند هذين الحبرين أن أصول العقيدة السلفية مبنية على الأدلة النقلية دون الفلسفات العقلية والمناهج الكلامية، وأن دور العقل حيال النقل هو العلم به والتعرف إليه، وليس العقل عندهما أصلا في ثبوت النقل كما ادعى كثير من المتكلمين، وهما يقرران أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح بل يشهد له ويؤيده؛ إذ أن مصدرهما واحد فالذي خلق العقل هو الذي أرسل إليه النقل، ومن المحال أن يرسل إليه ما يفسده.

وهناك أصول كثيرة تجدها بين أميال طويلة مما سُطِّر في تراثهما، ومن ثم لا بد أن يراعي الباحث في بحثه أصول الرجلين قبل إلزامهما بشيء يخالفها، وقد ذكرنا في أنواع الدلالات لازم القول هل هو حجة أو قول؟ فليراجع .

أما عن العلة التي يمكن تلمسها لذكرهما بعض الأسماء التي لا دليل عليها فيمكن القول: إن كل عالم يمر عبر حياته بمراحل علمية متعددة، فلم يولد ابن تيمية وهو يكتب منهاج السنة النبوية، ولم يولد ابن قيم الجوزية ومعه شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، بل كان حالهما كحال بقية أهل العلم في كل زمان ومكان، وإن كان

لهما تميز مخصوص في المواهب العلمية والقدرات الذهنية .

ومن ثم قد يُنقل عن ابن تيمية في بداية حياته بعض الأسماء التي لم تثبت في رواية الوليد نظرا لشهرتها الطويلة بين العامة، بل إن أغلب العلماء في عصرنا، وهم أساتذة في أعرق الجامعات، ما زالوا يتناقلونها وهم يظنون أنها من كلام النبي ﷺ الثابت المسند في الروايات، وأنها عقيدة مسلمة لا شية فيها، وقد صرح الكثيرون بذلك فسمعنا ورأينا منهم أمورا عجبا، لكن لا يستطيع أي باحث أن يحدد متى ذكر ابن تيمية وابن القيم في كلامهما أن الضار النافع الخافض المعز المذل من الأسماء الحسنى، هل كان ذلك في أول حياتهما أم في آخرها؟

وفضلا على ذلك أن الأصول التي قررها هذان الحبران تفيد بلا شك أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، وهما يؤكدان في غير موضع أنه لا يجوز أن نسمي الله ﷻ بما لم يسم به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ، قال ابن تيمية: (وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم؛ فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن، ولا في الأسماء الحسنى المعروفة ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها) [(١)].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص١٩.

وقال أيضا: (وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين يعني رواية الترمذي وابن ماجة ليستا من كلام النبي ﷺ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرا في بعض طرق حديثه؛ ولهذا اختلف أعيانهما عنه، فروى عنه في إحدى الروايات من الأسماء بدل ما ذكر في الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارة وهذا تارة. وهذا كله مما يبين لك أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي ﷺ فتعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه) [(١)].

وقال ابن القيم: (السابع أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه؛ فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟) [(٢)].

ونحن لو تتبعنا ما ذكره ابن تيمية وابن القيم في أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، وأنه لا يجوز أن نسمي الله ﷻ بما لم يسم به نفسه، أو أن نصفه بما لم يصف به نفسه في كتابه، أو في سنة رسوله

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٧٩/٦، ودقائق التفسير ٤٧٣/٢.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم ١٧٠/١.

ﷺ لعجزنا عن ذلك، فتلك أصول لا يردها أو يناقش فيها إلا من لم يدرك منهج هذين الحبرين، وهي أيضا حجة عليهما قبل غيرهما .

ومن ثم لو نقل عن ابن تيمية قوله: (أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز المذل، الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه، ولا الضار عن قربنه لأن اقترانهما يدل على العموم) [(١)].

أو نقل عن ابن القيم رحمه الله قوله: (فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى، فمن أسمائه الغفور الرحيم العفو الحليم الخافض الرافع المعز المذل المحيي المميت الوارث الصبور، ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء؛ فاقتضت حكمته سبحانه أن ينزل آدم وذريته دارا يظهر عليهم فيها أثر أسمائه) [(٢)].

لو نقل عنهما مثل ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: على أي دليل استندا الحبران إلى تسمية الله ﷻ بالضار النافع المعز المذل الخافض الرافع المميت إلى غير ذلك، وهي لم ترد إلا أفعالا ولا دليل على كونها من الأسماء الحسنى؟ فهل كل منهما يجوّز أن يشتق لله ﷻ اسما من كل فعل؟ وكيف يكون ذلك وقد تقدم توبيخهما لمن فعل ذلك؟

والذي أرجحه كما تقدم أنهما إما ذكرا ذلك في بداية حياتهما،

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/٩٥.

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم ١/٣.

أو على اعتبار أنهما يوجهان من كان لا بد آخذا بالمشهور في رواية الوليد ينبغي عليه أن يحتاط، فيلتزم بما ذكرا إن ثبت لديه دليل على أي اسم منها، فلا يفرد الاسم عن قرينه من الأسماء المتقابلة.

وقد تتبعت الأسماء التي ذكروها في كلامهم السابق فوجدت أنه لم يثبت منها وفق ضوابط الإحصاء إلا المعطي العفو الأول الآخر الظاهر الباطن المقدم المؤخر، وهذه كلها دالة بمفردها على الكمال المطلق، ويجوز الدعاء بها، ويجوز أيضا إطلاقها في حق الله ﷻ، أو اقترانها بمقابلها أو غيره كما هو الحال في جميع الأسماء المقترنة .

أما ما ذكره ابن القيم رحمه الله في دعاء الله ﷻ بالأسماء المتقابلة حيث قال في قواعده: (السابع عشر أن أسماءه تعالى منها ما لا يطلق عليه بمفرده، بل مقرونا بمقابله كالمانع والضار والمنتقم؛ فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله؛ فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو، فهو المعطي المانع الضار النافع المنتقم العفو المعز المذل، لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله.. وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ، فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض.. ولذلك لم تجيء مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه، فلو قلت: يا مذل، يا ضار، يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيا عليه ولا حامدا له حتى تذكر مقابلها) (١) .

هذا الكلام الذي ذكره ابن القيم فيه نظر، لأنه قد يصح لو ثبتت تلك الأسماء جميعها، ولكن بعد البحث تبين أنه لم يثبت منها غير المعطي والعفو، فليس من أسمائه الضار ولا النافع ولا المنتقم على إطلاق اللفظ، بل لا بد من وضعه في قائمة الأسماء المقيدة، وليس من أسمائه المانع ولا المعز ولا المذل، ولا دليل عليها من كتاب أو سنة، فالقاعدة التي ذكرها مبنية في الأصل على أساس لم يثبت وغير مستقر، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب أهل العلم على اختلاف طوائفهم الكلامية والذوقية يكاد يتطابق منهجهم في الأسماء الحسنى مع الطريقة السلفية؛ فهم يؤكدون على أنها توقيفية، وأنه لا يجوز تسمية الله ﷻ إلا بما ثبت في الأدلة النقلية .

والقصد أن المسلم لاسيما إن كان داعيا، أو فقيها مفتيا ينبغي أن يكون واثقا في عقيدته، وعلى بصيرة في دعوته ومنهجيته، متمسكا بأصول السلف ومنهجهم، ولا يخيفه شهرة فلان، أو ظهوره المتكرر في وسائل الإعلام، أو منصبه العلمي أيا كان، فكل يأخذ من كلامه ويرد إلا نبينا المعصوم ﷺ، ومن ثم إذا ثبت الاسم بدليل الكتاب وصحيح السنة لا يسع أي مسلم صادق رده، أو عدم الإيمان به .

- **موقف المسلم من الأسماء المشهورة التي لم تثبت .**

موقف المسلم من الأسماء المشهورة التي لم تثبت ولا دليل عليها من كتاب أو سنة، هو موقفه الذي أمر الله ﷻ به، فالمسلم يقبل ما ورد عن

الله ﷻ في أسمائه وقام عليه الدليل ويؤمن بها، ويرد ما لم يرد في كتاب الله ﷻ أو في سنة رسوله ﷺ.

وتلك عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم لا يسمون الله إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو فيما صح عن رسوله ﷺ لا يتجاوز في ذلك القرآن والحديث، وكل مسلم يلزمه أن يصدق الله ﷻ في خبره على شرط العلم واليقين، وأن يطيعه في أمره على شرط الإخلاص المحبة والقبول والانقياد .

أما إلزامنا برأي الوليد بن مسلم، أو عبد الملك الصنعاني، أو عبد العزيز بن الحصين، أو غيرهم ممن سمى الله ﷻ بأسماء لا دليل عليها في كالخافض المعز المذل العدل الجليل الباعث المحصي المبديء المعيد المميت الواجد الماجد المقسط المغني المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور، وغير ذلك من الأسماء التي لم تثبت، فهذا ليس بلازم ولا نعتقد أن هذه من الأسماء الصحيحة التي نسمى الله ﷻ بها، مهما كانت شهرتها ومهما طال إنشاد الناس لها على مر السنين .

ونعذر من سبق وسمى الله ﷻ بها ظنا منه أنها من كلام النبي ﷺ، ونوقر علماءنا من السلف والخلف الذين هم ورثة الأنبياء، ولا نظن أبدا أن حدا منهم يجيز لنفسه تسمية الله ﷻ بما لم يسم به نفسه في كتابه أو فيما صح عن رسوله ﷻ، أو أن أحدا منهم يتجاوز في ذلك القرآن والحديث، فهم الذين جاهدوا المخالفين المبتدعين وذموا بدعتهم لأنهم

نفوا دلالة أسماء الله ﷻ على أوصافه، فكيف نعتقد في أهل السبق والفضل أنهم تمسكوا باسم لا دليل عليه، وردوا أسماء الله ﷻ التي ثبتت بنص القرآن وصحيح السنة؟

• هل أسماء الله الحسنى التوقيفية قطعية الثبوت أم ظنية؟

بخصوص مسألة القطعي والظني في الأمور الاعتقادية، فإن المعروف عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا يتلقون نصوص القرآن وما ثبت في السنة بالتصديق والتسليم، ويقابلونها بالخضوع والحب والتعظيم، لا يفرقون فيها بين متواتر وآحاد، بل جميع ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ وحي من الله ﷻ إلى سائر العباد، لا بد لهم أن يصدقوا خبره بشرط اليقين، ولا بد من تنفيذ أمره بكمال الانقياد.

ولو قلنا كما قال البعض بأن أحاديث الآحاد لا تدل على اليقين في أمور الاعتقاد، فيلزمهم رد كل ما جاء في كتب السنة إلا قليلا من متواتر الإسناد، وهذا فيه إبطال السنة كأساس متين من أسس الإسلام، وتمييع مقنع للشرائع والأحكام.

ولا يدعي أحد بأن اجتهاده في أسماء الله ﷻ أو غيرها ملزم لجميع المسلمين، وأن من لم يأخذ به فقد عصى الله رب العالمين، ولكن الملزم لكل للمسلمين الصادقين أنهم إذا علموا الأسماء المذكورة الثابتة بالدليل النصي الصحيح لزمه أن يؤمن بها، ولا يسعه ردها، وأنه يجوز له أن يسمي ولده بالتعبد لها، وكذلك يدعو الله ﷻ بها، دعاء

مسألة، ودعاء عبادة .

أما أن يصر مسلم على أن الأسماء المشهورة التي لم تثبت ولا دليل عليها هي أسماء صحيحة مقبولة يجوز تسمية الله ﷻ بها، وأنه رأى مسوغا عقليا جوز به اختراعها واشتقاقها، وكل حجته في ذلك أنه رأي بعض العلماء شرحها، أو ألف الآباء والأجداد يحفظونها، فهذا هو ما لا يصح لمسلم يشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ أن يفعله، وأن يفضل طريقة الآباء على الثابت الصحيح من الأسماء؟

ومتى كانت العادات والموروثات الثقافية العارية عن الأدلة التوقيفية مهما كان انتشارها مقدمة على النصوص القرآنية والنبوية؟ وقد قال الله ﷻ في كتابه: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝١٨ ﴾ الزمر:١٧/١٨.

ولم يقل: فيتبعون أسوأه، كما أن الأغرب والأعجب هو التناقض البين في موقف البعض ممن تمسك بما لم يثبت من الأسماء المشهورة، فإن كان ذا منهج سلفي حديثي أثري فهو أعلم من غيره برواية الترمذي، وأن الأسماء مدرجة فيها كاجتهاد شخصي من قبل الوليد بن مسلم أو عن بعض شيوخه من أهل الحديث، وكذلك يعلم أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، وأنه لا يجوز لأي شخص أن يسمى الله ﷻ إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو سماه به رسوله ﷺ فيما صح عنه، وإلا صار ذلك إلحادا وميلا بأسماء الله ﷻ عما يجب فيها، من إحصائها،

ثم حفظها، ثم دعائه بها كما أمرنا الله ﷻ، ثم حذرنا فقال:

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ الأعراف: ١٨٠. فأي دليل تمسك به صاحب المنهج السلفي الأثري الحديثي واعتمد عليه في تسمية الله ﷻ بالخافض المعز المذل العدل الجليل الباعث المحصي المبديء المعيد المميت الواجد الماجد المقسط المغني المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور؟ أليس الأولى بالمسلم لاسيما إن كان عالما أن ينصر ما جاء من الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة ؟

أما إن كان المتمسك بالأسماء المشهورة التي لم تثبت ذا منهج عقلي، أو أشعري كلامي فالتناقض في حقه أشد وأعجب، لأن عقيدة المتكلمين في باب الصفات مبنية على أنهم لا يثبتون من أوصاف الله ﷻ بالعقل إلا شيئا قليلا، وما ورد منها في النقل حتى لو كان قرآنا وظنوا أنه مخالف للعقل أولوه تأويلا، ولا يتردد بعضهم في نفي ظاهره وتعطيله عن مدلوله تعطيلا، فهم لا يصفون الله إلا بدليل نصي قطعي الثبوت، وبشرط ألا يوهم تشبيها وتمثيلا، على حد قولهم أو ظنهم المعلول في هذا الباب.

أما عقيدتهم في أسماء الله فهم يثبتونها كما أثبتها الله لنفسه، وكما سماه بها رسوله ﷺ، ويتفقون جميعا على أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، شأنهم في ذلك شأن علماء السلف ومن انتسب لأهل السنة

والجماعة، وحيث أنه لم يثبت حديث صحيح عن النبي ﷺ سرد فيه الأسماء الحسنى في نص واحد، وأن المشهور على ألسنة الناس إنما هي أسماء مدرجة مضطربة من جمع الوليد بن مسلم عن بعض شيوخه من أهل الحديث أو اجتهاده الشخصي، فهل يعقل أن نتمسك في باب الأسماء الحسنى الذي هو أشرف أبواب العقيدة على الإطلاق بقول الوليد بن مسلم أو غيره، ونقدمه على اسم من الأسماء ثبت بدليل قطعي ورد في القرآن، في حين أن الدليل النصي القرآني أو النبوي مهما كان قطعيا في ثبوته يأتي عندهم في ترتيبه بعد تقديم القواطع العقلية؟ فأي تناقض مع النفس يجيزه هؤلاء في موقفهم من أسماء ربهم؟